مجلس المدينة يقر ميزانية 2027 بزيادة 4.5 في المئة

الجلسة استمرت 7 ساعات وشهدت نقاشا حادا حول الرسوم البلدية

بقلم: سلمى الورداني

بعد جلسة ماراثونية امتدت من العاشرة صباحا حتى الخامسة والنصف فجرا، صوت مجلس مدينة الزيتونة مساء الثلاثاء بأغلبية 14 صوتا مقابل 9 على مشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2027. وتبلغ قيمة الميزانية 1.86 مليار دينار، بزيادة 4.5 في المئة عن ميزانية السنة الجارية. وقد رفع رئيس الجلسة الجلسة عند الساعة 5:40 فجرا بعد تصويت علني بالمناداة على الأسماء.

وتأتي الزيادة في ظل عجز متوقع يقارب 62 مليون دينار، ناتج عن تراجع عائدات الرسوم الجمركية وارتفاع كلفة الأجور بعد الاتفاق الجماعي الموقع في شباط. وقال رئيس المجلس البلدي في كلمته الختامية إن المجلس «اختار بين خيارين سيئين، وحاول أن يقلل الضرر قدر الإمكان». وأضاف أن الإدارة ستلجأ إلى الاقتراض لتمويل مشاريع الصرف الصحي والطرق، وأن خدمة الدين ستبلغ 11 في المئة من الميزانية.

وشهدت الجلسة انسحاب كتلة التجديد الحضري احتجاجا على رفض المجلس تعديلها الذي يقضي بتجميد الزيادة على رسوم النظافة لمدة سنتين. وقال رئيس الكتلة عادل منصور الشريف إن «الأسر الفقيرة لا تستطيع أن تدفع ثمن أخطاء الحسابات»، مضيفا أن الكتلة ستطعن في القرار أمام المحكمة الإدارية. وردت نائبة الرئيس للشؤون المالية هالة الزعتري بأن التعديل «غير واقعي ماليا» وأن الكلفة الإضافية ستصل إلى 7.3 مليون دينار.

وأثار بند الرسوم البلدية أكبر قدر من الجدل. فقد رفع المجلس رسم النظافة للمنازل من 22 إلى 25 دينارا سنويا، ورسم الإنارة من 8 إلى 10 دنانير، ورسم الإعلانات الضوئية من 150 إلى 200 دينار. وفي المقابل، أعفى المجلس المؤسسات الصغيرة التي يقل رأسمالها عن 50 ألف دينار من رسم الرخصة السنوية، وهو ما قدر بنحو 1.2 مليون دينار. وقال ممثل غرفة التجارة المحلية إن الإعفاء «خطوة في الاتجاه الصحيح لكنها غير كافية».

وفي ما يتعلق بالمشاريع، خصص المجلس 340 مليون دينار لمشروع الترام الخفيف الذي يربط وسط المدينة بالمطار، و120 مليونا لتوسعة الطريق الدائري الشرقي، و45 مليونا لإنشاء مستشفى جديد في حي النخيل. كما قرر تجميد مشروع الملعب البلدي الكبير حتى إشعار آخر، وتحويل مخصصاته البالغة 18 مليون دينار إلى صيانة المدارس والمسابح العمومية.

وتعهد رئيس المجلس بأن تكون الميزانية «آخر ميزانية تقشفية» في ولايته، مشيرا إلى أن الإدارة تعتزم إطلاق شراكات مع القطاع الخاص في مشاريع الطاقة الشمسية وإدارة المواقف. وأكد أن الحساب الختامي لسنة 2025 سيعرض على المجلس في أيلول، وأن أي انحراف يتجاوز 5 في المئة سيستوجب جلسة استثنائية.